مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة - (م.ح.إ.ح.ع)
ISSN: 2507-7503 / E-ISSN: 2676-1599
المجلد: 6 – العدد: 2 سنة: 2021
ص: من 33 إلى 64

حول الديمقراطية والانتقال الديمقراطي - دراسة في المفاهيم –

About Democracy and Democratic Transition -A study of concepts-

د/ جلطي منصور*

جامعة مستغانم/ الجزائر

mansour.djelti@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام:2020/04/01-تاريخ القبول: 2021/01/08- تاريخ النشر: 2021/06/20

الملخص:

لا شك أن كلمة الديمقراطية من أكثر المفاهيم غموضا وشيوعا في عالمنا الحالي، فكما قال عالم السياسة برنارد كريك" :إن الديمقراطية هي أكثر الكلمات اضطرابًا وغموضا؛ فهي مصطلح قد يعني شيئًا بالنسبة لكل شخص، بحيث تكون هناك خطورة بأن تصبح الديمقراطية كلمة بدون معنى .

هذه الديمقراطية التي ازدهرت في الغرب غابت عن شمس العرب، لتأخر العالم العربي في الأخذ بهذا النموذج في الحياة السياسية، نتيجة للاستعمار الذي جثم على المنطقة العربية لفترات متباينة، وكان له تأثير سلبي على تلك الدول كذلك الثورات التي قامت على الاستعمار لم تعتمد النموذج الديمقراطي في الحكم، بل استبدت بالأمر، واعتمدت الديكتاتورية في ممارسة السلطة، وهذا بطبيعة الحال أدى إلى التأخر الملحوظ في اللحاق بركب الديمقراطية وتحقيق انتقال ديمقراطي ناجح .

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، الانتقال الديمقراطي ، الوطن العربي.

**المؤلف المرسل.*

Abstract

As political scientist Bernard Crick said, "Democracy is the most turbulent and ambiguous word, it is a term that can mean something for everyone, so that there is a risk that democracy will become meaningless."

This democracy, which flourished in the West, was absent from the Arab sun, because the Arab world was late in adopting this model in political life, as a result of the colonization that perched on the Arab region for different periods, and had a negative impact on those countries,

As well as the revolutions based on colonialism did not adopt the model Democracy in government, and even the rule of law, adopted dictatorship in the exercise of power, which of course led to the marked delay in catching up with democracy and achieving a successful democratic transition .

Keywords: Democracy, Democratic Transition, The Arab World.

مقدمة :

الديمقراطية شكل من أشكال الحكم يكون الحكم فيها للشعب، وقد حظيت الطريقة العملية التي ينبغي أن تنظم بها الديمقراطية، والأحوال والشروط المسبقة التي تتطلبها ، بنقاشات مكثفة على مدى قرون،[1] وبالتالي

[1] - ترجع الاسهامات المبكرة في هذا النقاش إلى اليونان القديمة، لمزيد من التفصيل انظر: غيورغ سورسن ، ترجمة عفاف البطاينة ، الديمقراطية والتحول الديمقراطي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط1 ، قطر ، أفريل 2015 .

وجب على كل من أراد أن يفهم الديمقراطية ووضعها الحالي في العالم أن يكون ملما بأهم النقاشات التي دارت حول معناها والمقصود منها، وأن يمتلك تصورعن الخصائص الأساسية للديمقراطية ذات الصلة بعالم اليوم، وأن يتمتع بفهم للكيفية التي تؤثر بها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في نوعية الديمقراطية .

تحظى فكرة الديمقراطية في أيامنا هذه بشعبية عالمية، ومعظم الأنظمة الحاكمة تحاول أن تدعي أن لها اسهاما معينا في مضمار ممارسة الديمقراطية أما تلك التي لا تدعي ذلك فإنها تصر على القول بأن اعتمادها نظاما غير ديمقراطي، إنما يمثل مرحلة ضرورية على الطريق الذي يؤدي بالنتيجة إلى الديمقراطية، وفي أيامنا هذه فإنه حتى المستبدون، من الحكام يؤمنون على ما يبدو بأن إضفاء مسحة من لغة الديمقراطية إنما يشكل عنصرا أساسيا من العناصر المكونة لشرعية أنظمتهم [2].

ولا شك أن مصطلح الديمقراطية من أكثر المفاهيم غموضا وشيوعا في عالمنا المعاصر، فهو وإن كان يرجع إلى الكلمتين اليونانيتين demos والتي تعني " الشعب " و kratos وتعني الحكم، أي حكم الشعب، هذا التعريف للديمقراطية قد يبدو واضحا ومباشرا، غير أنه يحمل أو يثير الكثير من الأسئلة والقضايا التي قد تكون جد معقدة في أحايين كثيرة.

هذه الديمقراطية التي ازدهرت في الغرب غابت عن شمس العرب، لتأخر العالم العربي في الأخذ بهذا النموذج في الحياة السياسية، نتيجة للاستعمار الذي جثم على المنطقة العربية لفترات متباينة، وكان له تأثير سلبي على تلك الدول كذلك الثورات التي قامت على الاستعمار لم تعتمد النموذج الديمقراطي في

[2] - روبرت دال ، الديمقراطية ونقادها ، ترجمة : نمير عباس مظفر ، المؤسسة العربية للدراسات ، ط 2 ، بيروت ، 2005 ، ص 11 .

الحكم، بل استبدت بالأمر، واعتمدت الديكتاتورية في ممارسة السلطة، وهذا بطبيعة الحال أدى إلى التأخر الملحوظ في اللحاق بركب الديمقراطية وتحقيق انتقال ديمقراطي ناجح.

تبرز أهمية الموضوع في ذلك الترابط الوثيق، والذي أصبح مطلوبا في وقتنا الحالي أكثر من أي وقت مضى بين الديمقراطية وعملية التحول أو الانتقال الديمقراطي، وفي ضرورة إنجاح هذا الترابط على أرض الواقع خصوصا في بلدان العالم الثالث ، وأن لا يبقى مصطلح الديمقراطية مجرد شعار تتضمنه دساتير هذه البلدان .

أما عن سبب اختياري لهذا الموضوع فهو أنه بالرغم من وجود الكثير والكثير من الكتابات والنقاشات التي دارت حول علاقة الديمقراطية وعملية الانتقال الديمقراطي سواء أثناء الموجة الأولى من عمليات التحول الديمقراطي أو الموجة الثانية وحتى الثالثة كما سماها "**صامويل هينتغتون** " في مؤلفه الشهير المعنون ب موجات التحول الديمقراطي ، وسواء اكانت عملية التحول من الأعلى إلى أسفل أو العكس من الأسفل إلى الأعلى إلا أن ذلك سوف لن يكون إلا مؤشرا بسيطا على نجاح هذه العملية أو فشلها ، لأن الامر في نظري يكمن في مدى استجابة النظام السياسي ورغبته الصادقة أو بالأحرى مدى تقبله لعملية التحول أو الانتقال هذه .

وبالتالي الإشكالية التي تحاول هذه الدراسة معالجتها تتمحور حول علاقة الديمقراطية بعمليات الانتقال أو التحول الديمقراطي، بعبارة أخرى محاولة معرفة الكيفية التي يحدث بها الانتقال من الحكم التسلطي إلى الديمقراطيــة مع الأخذ بعين الاعتبار أن سيرورة الانتقال الديمقراطي طويلة الأمد وتنطوي على مراحل مختلفة؟

وعليه قمت بتقسيم هذا البحث إلى عنصرين وقد اتبعت في ذلك المنهج الوصفي والتحليلي اللذان يلائمان هذه النوعية من الدراسات التي تصنف ضمن الدراسات النظرية، بحيث تناولت في **العنصر الأول** : مفهوم الديمقراطية، في حين خصصت **العنصر الثاني** لمسألة الانتقال الديمقراطي وربطتها في بعض الأحيان بواقع العالم العربي على اعتبار أن ما تناولته بالدراسة من عينات من الدول كلها دول عربية تنتمي إلى منطقة شمال إفريقيا .

1 -مفهوم الديمقراطية

يستوعب مفهوم الديمقراطية الكثير من المفاهيم والدلالات، وقد أشار الأستاذ : **تشارلز تيليلي** في مؤلفه "**الديمقراطية**" أن دارسو الديمقراطية وإقامتها عموما يختارون ضمنا أو علانية من بين تعاريف أربع رئيسية: الدستورية الجوهرية، الإجرائية أو ذات التوجه العلماني، ولا بأس أن نركز على المقاربة الدستورية والاجرائية كونهما الأقرب إلى موضوع البحث.

فالمقاربة الدستورية في نظره تركز على القوانين التي يثبتها نظام الحكم حول الأنشطة السياسية، وتقديم الفروق بين أنظمة الحكم الأقلية وأنظمة الحكم الجمهوري وعدة أنظمة أخرى وذلك عبر المقابلة بين تنظيماتها القانونية.[3]

في حين يرى أن أنصار التعاريف الإجرائية يختارون مجموعة ضيقة من الممارسات السلطوية ليحددوا في ضوئها ما إذا كان نظام حكم ما يمكن وصفه بالديمقراطي أم لا، ويحصر معظم دارسي هذه الإجراءات اهتماماتهم بالانتخابات ويتساءلون عما إذا كانت الانتخابات التي تقوم على تنافس حقيقي وتضم عددا أكبر من المواطنين تؤدي إلى تغيير في الرجال والسياسة[4].

[3] - تشارلز تليلي، الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل طباخ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 ، بيروت ، 2010، ص ص ، 22 ، 23 .

[4] - المرجع نفسه ، ص 24 .

1.1 في معنى وتعريف الديمقراطية.

مما لا شك فيه أن كلمة الديمقراطية من أكثر المفاهيم غموضا وشيوعا في عالمنا الحالي، فكما قال عالم السياسة برنارد كريك" :إن الديمقراطية هي أكثر الكلمات اضطرابًا وغموضا؛ فهي مصطلح قد يعني شيئًا بالنسبة لكل شخص، بحيث تكون هناك خطورة بأن تصبح الديمقراطية كلمة بدون معنى"[5].

تنبغي الإشارة هنا ونحن بصدد اعطاء تعريف أو مفهوم للديمقراطية أن هذا المفهوم أصبحت تحتويه إشكالية رئيسية متمثلة في تفكك صياغة التعريف الشائع لها ونقصد بذلك **"حكم الشعب"**[6] ومدى انطباقه اليوم نتيجة التطور والتغيير الذي تشهده المجتمعات في دول العالم المختلفة، مما يصعب معه إعطاء ذلك التعريف الجامع والمانع للديمقراطية [7].

الديمقراطية تعني حكم الشعب أو حكم الأكثرية أو حكم الشعب نفسه بنفسه، في هذا الشأن يقول الكاتب شارل تايلور " وما الديمقراطية إلا سياسة

---

[5] - الحوار المتمدن، العدد :.3511خليل أيوب، مفهوم الديمقراطية من الليبرالية إلى الماركسية على الموقع الالكتروني التالي : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=28601

[6] - هذا المفهوم للديمقراطية يثير الكثير من الاشكالات: فهل الديمقراطية هي حكم الشعب أو " الحكم من أجل الشعب "، هل الشعب هو كل عضوي، وتعددية لأفراد مستقلين ذاتيا، ومجموعة من الجماعات المتماسكة جدا؟ ماهي العلاقة بين فكرة " الشعب يحكم نفسه بنفسه "، بمفاهيم التمثيل وحكم الأغلبية والمنافسة والمعترضة المحمية والحكومة البديلة وحكم القانون وما أشبه؟ ماهي المقاييس المستخدمة لوصف نظام الحكم بأنه ديمقراطي أو غير ديمقراطي: أ – هل هي غياب الديكتاتورية الكاملة " الاستبداد «، ب – أم هو وجود حكومة دستورية، ج – أم هي حق الجماهير بالتحرر السياسي والاجتماعي؟ لمزيد من التفصيل حول الموضوع، انظر: جان فرانسوا بيار، ديمقراطية من دون ديمقراطيين " سياسات الانفتاح في العالم العربي / الإسلامي " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص 42 .

[7] - وجدان كاظم التميمي ، الديمقراطية : رؤية فلسفية ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية ن عمان ، 2013 ، ص ، 25 .

الاعتراف بالآخر " [8]، هذا ويذكر المفكر الإنجليزي ديفيد بينهام في مؤلفه " مدخل إلى الديمقراطية " أنها تستلزم مبدأين رئيسيين توأمين هما: السلطة الشعبية على صنع القرار والمساواة في الحقوق لممارسة تلك السلطة [9].

إذا كانت الديمقراطية تعني حكم الشعب وهذا المعنى يلقى القبول كمعنى لغوي، لكنه يطرح إشكالات وتساؤلات على المستوى السياسي والفلسفي ؟ .

فهل يفيد هذا المعنى فعليا حكم الشعب؟ وإذا كانت الديمقراطية تدعي من خلال أفكارها منح السيادة للشعب، فهل معنى ذلك أن هذا الأخير يحصل على السيادة في كنف هذا النظام السياسي أم أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد خدعة، بحيث أن السلطة السياسية الفعلية تؤول لجهات أخرى ليست بالضرورة شعبية ؟؟؟ .

إن الديمقراطية وكما ظهرت في العديد من الأدبيات السياسية هي حكم الشعب للشعب، غير أن تعريف حكم الشعب لا ينصرف حرفيا إلى حكم الشعب لنفسه ، وإنما يفترض توفر حاكم ومحكوم ، فالقرارات الأساسية للحكم إنما تقوم على الموافقة الحرة التي يمنحها المحكومون[10] .

وبالرجوع إلى التعريف الذي أورده **أفلاطون** في كتابه " **الجمهورية** " نجده قد عرف كلمة " الشعب " بانها بمثابة مجموعة اجتماعية، فئة تفتقر إلى الغنى والمعرفة والكفاءة السياسية، إن الشعب بالنسبة إليه يشكل طبقة يحترف أفرادها العمل اليدوي، إنها الطبقة الأكثر عددا وقوة في حالة تجمعهم[11].

---

[8] - آلان تورين، ما الديمقراطية، ترجمة عبود كاسوخة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2002، ص 06.

[9] - ديفيد بينهام وكيفن بويلي ، مدخل إلى الديمقراطية ، ترجمة أحمد رومو ، سلسلة دراسات فكرية (32)، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ،1997 ، ص 15 .

[10] - عادل ظاهر، **الأسس الفلسفية للعلمانية** ، دار الساقي ، ط 2، بيروت، 1998 ص ص 45، 46.

[11] - أفلاطون، **الجمهورية**، ترجمة فؤاد زكريا، دار الوفاء، السكندرية، (د ط)، 2004، ص 467.

لا شك ان الحديث عن الديمقراطية كثير والمقام هنا لا يستوعبه، هذا وقد أشار الفقيه " آلان تورين " في مؤلفه المشار إليه سابقا إلى ما يلي: (... إن منهجا مفتوحا ، سياسيا أو اقتصاديا يشكل الشرط اللازم، لكن غير الكافي للديمقراطية أو للنمو الديمقراطي، فليس في واقع الأمر من ديمقراطية دون اختيار حر للحاكمين من قبل المحكومين ودون تعددية سياسية، لكن لا يمكن الكلام عن الديمقراطية إذا لم يكن امام الناخبين من خيار إلا بين فريقين من الأوليغارشية[12] أو الجيش أو جهاز الدولة ...[13].

فالديمفراطية أيضا ليست مجرد شكل لنظام الحكم فحسب، بل هي بحث في طبيعة الدولة. ولذلك لا بّد من التمييز بينها كمبادئ وبينها كآليات او اجراءات، تختلف من مجتمع الى آخر، مع الاخذ بنظر الاعتبار خصوصيته ودرجة تطوره ورسوخ هياكله وتراكيبهم ومدى تشبعّهم بالقيم والمُثل الديمقراطية ومدى الضمانات التي توفرها والأرضية التي تنمو فوقها، خصوصاً باعتماد مبادئ التسامح كجزء من عملية التطور والبناء الديمقراطي[14].

2.1.1 الأوجه المختلفة لمفهوم الديمقراطية :

في الحقيقة إن الأفكار السياسية الداعية للديمقراطية المؤسسة على فكرة سيادة الشعب و أنّ الحكم للجميع قديمة جداً، فالديمقراطية التي هي كلمة يونانية مركبة من Demos ومعناها الشعب و Kratos و معناها السلطة أو الحكم، كانت مطبقة في بعض المدن اليونانية القديمة و في روما، و تعود بجذورها إلى الفلاسفة الإغريق و خصوصاً أفلاطون و أرسطو.

---

[12] - نعني بها حكم الأقلية .

[13]- آلان تورين ، المرجع السابق ، ص 11 .

[14] - عبد الحسين شعبان ، معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي : الديمقراطية الموعودة... الديمقراطية المفقودة ، الجماعة العربية للديمقراطية ، مارس 2003 ، ص ص، 2، 3 .

وبدون الدخول في الأصل التاريخي لمصطلح الديمقراطية، فإن مفهوم الديمقراطية كتعبير عن نظام حكم معين، كان موضوعاً أساسياً في الصراع بين المذاهب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي سادت التاريخ الإنساني منذ نهاية القرن الثامن عشر حين أصبح الفكر السياسي يذكر مصطلح الديمقراطية مقروناً بإحدى المفردات المعبرة عن هذه المذاهب مثل : الديمقراطية الليبرالية أو البرجوازية، و الديمقراطية الاشتراكية أو الاجتماعية، والديمقراطية التوتاليتارية (الشمولية) أو السلطوية، والديمقراطية الشعبية، والديمقراطية الصناعية والديمقراطية الإسلامية، والتكنو-ديمقراطية ...الخ. لذلك لا بد لنا من طرح الملاحظات التالية لوضع مفهوم الديمقراطية في إطاره الصحيح[15]:

-الديمقراطية هي مفهوم تاريخي اتخذ عبر تطور المجتمعات واختلاف الثقافات صوراً وتطبيقات ومضامين متباينة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

-ضرورة الفصل بين الديمقراطية كمفهوم تاريخي وبين الديمقراطية الليبرالية، التي هي نتاج الثورة البرجوازية التي اعتمدت اقتصاد السوق والرأسمالية كمذهب اقتصادي.

و في التاريخ الإنساني المعاصر ساد مفهومان رئيسيان للديمقراطية: الديمقراطية الليبرالية، و الديمقراطية السلطوية أو الماركسية.

- الديمقراطية الليبرالية

الديمقراطية الليبرالية Démocratie libérale التي تعتبر الأساس الفلسفي للأنظمة السياسية السائدة في الدول الغربية، هي تزاوج بين مفهومين متباينين

[15]- علي الدين هلال : "مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث"، بحث مقدم إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان : أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت 1984، ص36-37.

من حيث النشأة التاريخية والأهداف. فالأفكار السياسية الداعية للديمقراطية المؤسسة على فكرة سيادة الشعب سابقة، في وجودها للثورة البرجوازية. في الواقع إن الأفكار الفلسفية الديمقراطية الليبرالية يمكن تفسيرها، كما أشرنا سابقاً، على أنها ردة فعل من الفرد ضد مجتمعه، أكثر منها ردة فعل شعب ضد سلطة أو نظام حكم كان يضطهده. لهذا فقد قاوم الليبراليون الديمقراطية بدايةً ثم استوعبوها تدريجياً، حيث قيدوا حق المشاركة السياسية و خاصةً حق الاقتراع بقيود مالية أو طبقية أو حتى عرقية، و لم يسمحوا بحق الاقتراع العام للجميع إلا منذ نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين [16].

فالديمقراطية الليبرالية، هي شكل من الحكم تعتبر الحرية فيه العنصر الأساسي. فتعبير الحكم "من أجل الشعب" يفهم على أن الحكم "من أجل تطور الشعب بشكل حر ، أي إعطاء الحرية لكل فرد من أفراد الشعب. فالحرية هي التي تفسح المجال لتحقيق أماني الشعب، وهي مصدر المساواة (المساواة القانونية لا المساواة الفعلية)، وبالتالي فإن هذه الحرية هي الجديرة بالحماية المطلقة.

-الديمقراطية السلطوية أو الماركسية

أما الديمقراطية السلطوية أو الماركسية أو الاشتراكية، فقد نجمت عن تأثير النظرة الماركسية أو الاشتراكية لمفهوم الدولة، التي تعتبرها مجرد سيطرة طبقة أو طبقات اجتماعية، مسيطرة على أدوات الإنتاج، على سائر الطبقات الأخرى، أي هي نتيجة للصراع الطبقي في المجتمع. والدولة بهذا المفهوم سوف

[16] - إدوار فريدمان وجيمس سكوت، الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية، ترجمة، أحمد محمود، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2006، ص. 27.

تزول بزوال الطبقات، ليحل محل الدولة التي تحكم الأفراد، دولة لإدارة الأشياء[17].

والديمقراطية السلطوية، تركز على السلطة وعلى الإجماع في الحكم، كذلك تركز على المساواة الفعلية، لا القانونية فقط، بين المواطنين. فالمساواة هي التي تقيد الحرية أو تنظمها، فأفراد المجتمع جميعهم متساوون مساواة فعلية، وبالتالي لا مجال لوجود أغلبية حاكمة وأقلية معارضة، أي أن المجتمع هو مجتمع إجماعي[18].

– إعادة تعريف الديمقراطية: (الديمقراطية المعاصرة)

إن الديمقراطية وكما تمارس على أرض الواقع، يضيق نطاقها وينحصر مضمونها عن الديمقراطية المثالية démocratie idéale والتي يعرفها المبشرون بها على أنها " حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب "، إن هذه الصورة المثالية للديمقراطية يجمع ويتفق اليوم كافة الدارسين للديمقراطية على أنها لم تتحقق في الماضي وهي غير متحققة في وقتنا الحاضر، ومن غير المنتظر تحقيقها في المستقبل وبالتالي فعلى الراغبين لنظم الحكم الديمقراطي - كما أشار إلى ذلك الأستاذ **علي خليفة الكواري** - في ضوء فشل نظم الحكم البديلة أن يركنوا إلى الواقعية وعليهم أن يعملوا من أجل الانتقال الديمقراطي باعتبار أن الديمقراطية مسألة نسبية ، وعملية تاريخية متدرجة ، تبدأ عندما يتمكن المجتمع المعني من السيطرة على مصادر العنف ، وإدارة أوجه الاختلاف سلميا، تعبيرا عن اجتماع القوى الفاعلة على ضمان الحد الأدنى من المشاركة

[17]- إدوار فريدمان وجيمس سكوت، مرجع سابق، ص ص ، 33 – 35 .

[18] - David F. J. Campbell , The Basic Concept for the Democracy Ranking of the Quality of Democracy , University of Klagenfurt Institute of Science Communication and Higher Education Research , A-1070 Vienna, Austria, September 29, 2008 .pp . 44-47 .

السياسية الفعالة لجميع المواطنين من دون استثناء، وعبر الممارسة تخطو العملية الديمقراطية قدما نحو الرقي وتتحسن نوعيتها تعبيرا عن استقرار الممارسة وانتشار الثقافة الديمقراطية وانعكاساتها على السلوك العام ، دلالة على النضج الحضاري للمجتمع المعني، هذا ويضيف نفس الأستاذ : أن حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب " يمثل غاية الديمقراطية، أكثر مما يصلح لأن يكون تعريفا للعملية الديمقراطية [19].

ومن هنا فإن الديمقراطية المعاصرة في المقام الأول كما يطرحها **روبرت دال** هي: "**عملية فذة (Unique) لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة** "، وهذا المفهوم في نظره لا يستبعد النظر إلى الديمقراطية من الزوايا والأبعاد والاعتبارات التي نظر إليها آخرون، ولكنه يركز على جوهر الديمقراطية باعتبارها في المقام الأول نظاما يتم التوصل فيه إلى القرارات الجماعية الملزمة لجماعة ما عن طريق ضمان حق أفرادها في المشاركة الفعالة بشكل مباشر أو غير مباشر في اتخاذ القرارات الملزمة لهم، والجماعة الديمقراطية وفق هذا المفهوم يمكن أن تكون دولة، جمعية أو حزب أو منظمة أهلية [20].

إن مفهوم الديمقراطية المعاصرة يؤكد على صفة المنهج، ويبعد الديمقراطية عن شبهة العقيدة، التي يستنتجها البعض من ملاحظة نتائج الممارسة الديمقراطية في مجتمع يحمل أفراده في الأصل معتقدات أثرت في تفضيلاتهم وأدت إلى توجيه اختياراتهم عند اتخاذ القرارات الديمقراطية ، ومن ثم صبغت التجربة الديمقراطية المعنية بصبغة عقائد يدين بها ذلك المجتمع، وهذا لا ينفي عن الديمقراطية كونها مجموعة من الحقوق ، أو أنها نسق من المؤسسات و الممارسات أو أنها نظام حكم يؤمن الوصول إلى نتائج مرغوب فيها

[19] - علي خليفة الكواري ، مفهوم الديمقراطية المعاصرة : المسالة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2 ، بيروت، 2002، ص ص ، 15 و16 .

[20] - علي خليفة الكواري ، مرجع سابق ، ص ، 18 .

وإنما مرد ذلك أن هذا التوصيف يؤكد أن ما هو مشترك وعام بين جميع الممارسات الديمقراطية المستقرة، والذي يمثل القاسم المشترك الأدنى بينها يتمثل في عناصر المنهج من حيث إنها عملية فذة لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة ، وهذه الصفة هي أكثر الصفات دلالة اليوم على جميع الممارسات الديمقراطية المستقرة [21].

2- مفهوم الانتقال الديمقراطي :

1.2- في معنى الانتقال الديمقراطي لغويا واصطلاحيا

الانتقال في معناه العام انتقال الشيء من وضع إلى آخر أي نقله نقلا فانتقلَ مع تحقيق تطور وتقدم بالنسبة للوضع السابق، فيكون الوضع الجديد مغايرا للوضع الأول في صفاته وخصائصه.

في البداية لابد من تمييز التحول الديمقراطي عن الانتقال الديمقراطي: فالأول هو مرحلة متقدمة على الانتقال الديموقراطي وتتميز بالصعوبة والتعقيد ويتمثل التحول الديموقراطي في التغيير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلد ما، دون التنكر لما سبق تحقيقه بالاعتماد على التجارب السابقة قصد الاستفادة منها.

أما الانتقال الديمقراطي فيعني المرور من مرحلة إلى أخرى عبر اعتماد أسلوب جديد في إدارة الشأن العام، أو هو المرور من نظام سلطوي إلى نظام حكم ديمقراطي يتم بوسائل متعددة وفي ظل ظروف وطنية مختلفة [22].

[21] - علي خليفة الكواري ، مرجع سابق ، ص 19 .

[22] - أمحمد الداسر ، التحول الديمقراطي في المغرب العربي ، منشورات كلية الحقوق بالمحمدية (المغرب) ، 2003 ، ص 2 .

كذلك فإنه من المناسب التمييز بين الدمقرطة (Dimocratization) والانتقال الديمقراطي (Dimocratic Transition)، فالأولى هي عملية تحول من نظام تسلطي إلى نظام أكثر ديمقراطية عبر وسائل أكثر عنفية من الانتقال الديمقراطي الذي يعني تحولا سلميا ومتدرجا نحو الديمقراطية، بسبب وجود ثلاث عوامل على الأقل هي : وجود انقسام داخل نخبة الحكم بين متشددين ومعتدلين ، ووقوع النظام التسلطي في أزمة عميقة مثل موت الزعيم أو الوقوع في أزمة اقتصادية خانقة، ووجود قناعات لدى كل من السلطة والمعارضة بارتفاع تكلفة اللجوء إلى العنف عن تكلفة التسوية والتفاوض [23]، حيث يظهر أن النموذج الأول المتعلق بالدمقرطة هو النموذج المفضل عند الكثير من الأنظمة العربية، نظرا إلى وجود التجانس الكبير داخل نخب الحكم ، ورفضها إعطاء تنازلات كبير للمعارضة السياسية، ناهيك عن الاعتراف بها كشريك فعلي في الحكم [24].

يتضمن الانتقال الديمقراطي طورين ينبغي التمييز بينهما بوضوح :

- الانتقال السياسي، وهو يعني "العبور من نظام إلى آخر."
- ترسيخ الديمقراطية، ويتمثل التحدي الأكبر أثناءه في ضمان تطور مستقر نسبيا للمسار الديمقراطي الذي بوشر خلال عمليّة الانتقال[25] .

يؤدي الانتقال الديمقراطي إلى التخلي عن القواعد القديمة للعبة الدّيمقراطيّة ويدفع إلى ظهور فاعلين جدد وتشكيلات استراتيجية جديدة، ويكتمل هذا الانتقال عندما "تصل حكومة إلى السّلطة كنتيجة مباشرة للاقتراع

[23] - Josep M . Colomer , Democratic transition , in : George Thomas Kurian , THE ENCYCLOPEDIA OF (7) POLITICAL SCIENCE , 2 VOLS , (Washington ,DC : CQ , PRESS , 2011) , vol 2 , p 406 .

[24] - عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص 60 .

[25] - عبد العظيم محمود حنفي، استراتيجيات الانتقال إلى الديمقراطية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أكتوبر 2011، ص، 3.

الحر والشعبي، وعندما تتولى هذه الحكومة سلطة سيادية تصنع بها سياسات عمومية جديدة، وعندما لا يكون على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الناشئة عن الديمقراطية الجديدة أن تتقاسم السلطة مع أي جسم قانوني آخر." [26]

تستخدم عبارة الانتقال الديموقراطي في الادبيات السياسية لوصف بلد يتخلى عن نظام حكم سلطوي ليدخل تدريجيا وبشكل سلمي في أغلب الحالات الى تجربة جديدة تتسم ببناء منظومة حكم اكثر ديموقراطية [27] ويجد مضمون عبارة الانتقال الديموقراطي ترجمته في مجموعة من الخصائص والمميزات ذات الطبيعة التجريبية الدالة بالملموس على تغيير فعلي في المؤسسات والقوانين وفي أساليب ممارسة السلطة وفي علاقات الحاكمين بالمحكومين وعلى توسيع نطاق المشاركة السياسية ومضاعفة مساءلة المسؤولين وعلى إحداث آليات لتحسين ادارة الحكم وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين دون تمييز[28] وقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين تجارب انتقالية محددة جغرافيا واثنيا كالتحاق دول مثل **اليونان واسبانيا والبرتغال** في منتصف السبعينات بالركب الديمقراطي الغربي. ولاحقا انهيار جدار برلين وما خلفه من دمقرطة لدول المعسكر الشرقي. وبدورها عاشت دول أمريكا اللاتينية انطلاقا من أواخر الثمانينات عملية انتقال حقيقية[29]

---

[26] دلكامب ناتالي، التحول الديمقراطي لبلد ما، ترجمة مقتدر السلمان (د م)، باريس، 2011، ص.2.

[27]- غفور دهشور، الإفلات من العقاب وإشكالية الانتقال الديمقراطي، مطبعة التسير بالدار البيضاء، ط 1، 2004 ، ص 50

[28] - ساعف عبد الله " المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي"، ترجمة فؤاد الصفا ، مجلة الشعلة.ط 2الرباط ، 2004 ، ص ص 8-11.

[29] -SAAE Abdellah : la transition démocratie au Maroc. In la transition au maroc et dans le monde Publications de la fondation Abderrahim pour les sciences et la culture,casa blanca 1998.pp 47-52

كل هاته التجارب حققت تراكمات إيجابية فيما يخص الدراسات والأبحاث حول تجارب الانتقال الديمقراطي إذ تحتضن نظرية الانتقال الديمقراطي أدبيات سياسية اقتصادية واجتماعية مختلفة الطروحات (التغيير السياسي والاجتماعي . التغيير الديمقراطي . مسلسل الدمقرطة) بالإضافة إلى أن هناك مقاربات مختلفة توظف في دراسة الأنظمة السياسية، فمنها من يعطي أهمية لدراسة الطبقات الاجتماعية والبنيات الاقتصادية ومركز الدولة في الاقتصاد العالمي، ومنها من يركز على على الجانب السوسيو مؤسساتي لدراسة الأشكال السياسة الداخلية واستراتيجيات الفاعلين، بالإضافة إلى المقاربة التي تركز على دراسة الحركات الاجتماعية ودورها في مسلسل الانتقال [30].

أما براديغمات الانتقال فهو عبارة عن نماذج إرشادية تقدمها بعض التجارب في شكل وصفات (جنوب إفريقيا، البرازيل، اليونان، البرتغال، إسبانيا) هاته النماذج تختلف وفق أشكال متعددة.

2.2 - أشكال الانتقال الديمقراطي

تتخذ عملية الانتقال الديمقراطي صورا وأشكالا متعددة منها :

شكل يتجسد في حركة التغيير التي يمكن أن يعرفها النظام السياسي عن طريق انتخابات تعددية حرة ومنظمة متنوعة بتداول للسلطة بين النخب الفاعلة، وشكل يتعلق بالتغيير الذي يمس النظام السياسي عن طريق تقنية المؤتمرات الوطنية ويخص عادة التجارب التي شهدت قطيعة أدت إلى مواجهات بين الفاعلين (تجارب إفريقية مثل الطوغو، بنين...) الذين تمكنوا في لحظة معينة أن ينتقلوا إلى نوع من المصالحة.[31]

---

[30]- النويضي عبد العزيز: " شروط الانتقال الديمقراطي بالمغرب، دفاتر الشمال، فصلية ثقافية شاملة ع 10، الرباط، 2009، ص ص ، 33-74 .

[31]- Toz Mohammed : Réformes politiques et transition démocratique. P 67 – 84[31] In monde Arabe. Maghreb Manre N 164, 1999.p145

وشكل سياسي يتم فيه الانتقال عبر التفاوض، أو ما يطلق عليه بالانتقال المتفاوض والمتمثل في قدرة السلطة السياسية العليا على إدارة مجموع مراحل مسلسل الانتقال عن طريق فرض أجندة انتخابية لا تترك وقتا كبيرا أمام المعارضة لإعادة ترتيب ذاتها، إضافة إلى أن السلطة السياسية تحافظ على كل مراحل هذا الانتقال على مراقبتها للدولة الإدارة وأدوات الوساطة.

وشكل يتم فيه الانتقال بواسطة عقد امتياز سياسي موجه إلى الحركات الاجتماعية وهو ما يطلق عليه بالدمقرطة من الأعلى.

وشكل يكون فيه الانتقال عن طريق تغيير في تدبير السياسات العمومية (السياسات المالية، التعليمية، الإدارة، القضاء...) وهو ما يسمى بالبحث عن مداخل الانتقال الميكرو سياسي عكس الانتقال الماكرو سياسي المتمركز حول فكرة الإصلاح الدستوري[32].

فيما سيق نستنتج أن أشكال الانتقال الديمقراطي متعددة في أشكالها ومختلفة في سياقاتها، ولكن هذا لا يعني أن الانتقال الديمقراطي هو ظرف دقيق يعيشه النظام السياسي وهو بصدد تغيير تنظيمه القديم إلى تنظيم جديد يعتمد أدوات التدبير الديمقراطي هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن كل تجربة من تجارب الانتقال الديمقراطي تعد وصفة جديدة تساهم في بناء نظرية الانتقال الديمقراطي.

ولما كانت مرحلة الانتقال الديمقراطي أكثر المراحل خطورة في عملية التحول إلى النظام الديمقراطي نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها للانتكاسات ، حيث أن هذه المرحلة تكون ذات طبيعة مختلطة تتعايش فيها مؤسسات النظام

[32]- صامويل هنتغتون " الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"، ترجمة عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار سعاد الصباح، ط 1، القاهرة، 1993، ص 47.

القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة عن طريق الصراع أو الاتفاق ، ولذلك فإن هذه المرحلة من مراحل التحول الديمقراطي تتسم بتنوع أشكالها خاصة أنه في إطارها تتم صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية ، وتنتهي بوضع دستور ديمقراطي واجراء انتخابات حرة وتوسع نطاق المشاركة السياسية [33] .

إنّ نجاح أيّ انتقال هو نتيجة لتضافر بين احترام المبادئ الكبرى وتنفيذها – وهي مبادئ لا وجود للدّيمقراطيّة بدونها – وأيضا لتكييف الوسائل المختارة مع خصوصيّة السّياق الموجود. هذا هو المعنى الّذي قصده بالتّأكيد **جيورجينا سانشيز – لوبيز** حين أكّد أثناء حديثه عن ديمقراطيّات أمريكا اللاّتينيّة أنّه " في مواجهة التّطوّرات السّريعة وأيضا الملتبسة للشّرعيات المزمع بناؤها، تظلّ الدّيمقراطيّة في حاجة إلى الاستنباط لا إلى التّحسين."[34]

3.2.2 - موجبات عملية الانتقال الديمقراطي :

شهدت العقود الماضية موجات انتقال ديمقراطي في مناطق متعددة من العالم (في أمريكا اللاتينية ، أوروبا الشرقية ووسطها ، آسيا وإفريقيا)، لا بل وصلت أيضا إلى تركيا ، باكستان ، ألبانيا ، إندونيسيا في العالم الإسلامي .

لقد انتشرت الديمقراطية في العالم الحديث على شكل موجات متتابعة، فكانت الموجة الأولى في أعقاب الثورتين الأمريكية والفرنسية، وقد دشنت هذه الموجة مرحلة من الدمقرطة في أوروبا والأمريكيتين في القرن التاسع عشر ، خصوصا بعد الربيع الأوروبي عام 1848 [35].

---

[33]- عبد العظيم محمود حنفي ، استراتيجيات الانتقال الديمقراطي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2011، ص 1 .

[34]- جيورجينا سانشيز - لوبيز ، السّبل الغامضة للدّيمقراطيّة في أمريكا اللاّتينيّة، ترجمة منتصر الحملي ، باريس، 1993، ص. 14.

[35] - Jack A Goldstone , Comparative Revolutions : Classification By GOALS and PROCESS , in (11) , Kurian , THE ENCYCLOPEDIA OF POLITICAL SCIENCE , pp 1477-1478 .

هذه الموجة قوضت قرونا من الحكم الملكي المرتكز على الأيديولوجيا الدينية والاجتماعية المحافظة، فقبل عام 1922 كان هناك أقل من ثلاثين بلدا ديمقراطيا في العالم، لكن هذه الموجة انحسرت بفعل صعود الشيوعية والحركات الفاشية، التي جادلت بأن ثمة حاجة إلى أحزاب النخبة أو القادة العسكريين لنقل المجتمع لمستقبل أفضل، وقبل عام 1942 لم يعد في العالم سوى قرابة عشر بلدان ديمقراطية [36].

أما **الموجة الثانية** من الديمقراطية فقد ظهرت غداة الحرب العالمية الثانية وشهدت إعادة انتشار الديمقراطية في أوروبا الغربية ووصول الديمقراطية إلى اليابان والهند، وبعض الدول المستقلة حديثا، وهكذا ارتفع مجددا عدد الدول الديمقراطية في العالم ليصل إلى أكثر من خمس وثلاثين دولة، ولتبقى هذه الأنظمة ذات النمط الديمقراطي هي الأقلية من بين مجموع الأنظمة السياسية بالعالم [37] .

في حين بدأت **الموجة الثالثة** من الدمقرطة في أوائل السبعينات مع عمليات الانتقال الديمقراطي في أوروبا الجنوبية (إسبانيا ، البرتغال واليونان) ، وأيضا مع الانتقال الديمقراطي في البرازيل ، ومن ثم في دول أخرى في أمريكا الجنوبية والوسطى وحينها قفز عدد الديمقراطيات إلى أكثر من ستين دولة [38] .

تلا ذلك **موجة رابعة** وهي أكثر اتساعا ، أثارها تفكك الاتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين عام 1989 ، وهكذا وفي غضون سنوات قليلة ، كانت أوروبا الشرقية والوسطى كلها تقريبا قد تحولت إلى الديمقراطية ، بما في ذلك روسيا لا بل حتى الصين نفسها هزتها احتجاجات ديمقراطية واسعة النطاق في ساحة

---

[36] - صامويل هنتغتون ، مرجع سابق ، ص 50 .

[37] - المرجع نفسه ، ص 53 .

[38] - Jack A Goldstone , Comparative Revolutions , op ,cit , p 1450 .

" تيانامين "، كما أن العديد من دول إفريقيا جنوب الصحراء أطاحت بحكامها السلطويين ، واتجهت صوب الديمقراطية ، وحينها وللمرة الأولى في التاريخ برزت أغلبية من الدول الديمقراطية في العالم (117 دولة من أصل 191) ، وصدرت كتي تبشر بنهاية التاريخ وتعلن أن الجدل حول أفضل أشكال الحكم اللاإنسانية قد تم طي صفحته إلى الأبد لصالح الديمقراطية [39].

4.2.2 - سمات عملية الانتقال الديمقراطي :

تتسم عمليات الانتقال الديمقراطي في دول العالم المختلفة بدرجة كبيرة من التعقيد من ناحية، وبتعدد مساراتها والاختلاف في نتائجها من ناحية أخرى ويعتمد ذلك إلى حد كبير على مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي في الدولة المعنية وعلى الظروف الإقليمية والدولية السائدة في اللحظة التاريخية التي يحدث فيها هذا الانتقال ، ومن ثم يمكن القول أن خبرة دولة ما في عملية الانتقال الديمقراطي غير قابلة للنقل الميكانيكي والتطبيق في دولة أخرى[40] .

وعلى الرغم من ذلك تكشف أدبيات العلوم الاجتماعية على اختلاف مشاربها عن عدد من السمات البارزة والدروس المستقاة من هذه العملية والتي يمكن أن تعين على فهم عملية الانتقال الديمقراطي ، ولعل أبرز هذه السمات هي أن عمليات الانتقال تتصف بأنها عمليات طويلة الأمد [41]، فقد استغرق إجراء أول انتخابات نيابية حرة في دول شرق وجنوب أوروبا فترة تتراوح ما بين 4 – 7 أشهر في حدها الأدنى في اليونان ورومانيا وبلغاريا وألمانيا الشرقية ، ووصلت

[39] - آدم بروزوسكي، الديمقراطية والأسواق، ترجمة عوني عز الدين ، مجلة العمل العربي ، ع 95 ، القاهرة خريف 2010 ، ص 101 .

[40] - Richared Joseph , Democratization in Africa after 1989: comparative and Theoretical perspectives , Memory of Dankwart A .Rustow . apr 1997 .pp 122 -124 .

[41] - عبد القادر عبد العالي ، مرجع سابق ، ص 62 .

إلى 18 شهرا في البرتغال واسبانيا والمجر وبولندا، واستغرقت عملية الانتقال التدريجي في المكسيك حوالي سبعين (70) عاما[42] .

أما السمة الثانية التي تتسم بها عملية الانتقال فهي أنها -وبحكم طبيعتها – تكتسي مسوح انعدام اليقين ، وأيا كانت الطريقة التي يدخل بها مجتمع ما مرحلة الانتقال سواء أكان ذلك عن طريق الثورة التي تحدث قطيعة كاملة ومفاجئة مع الماضي ، أو عن طريق التغيير التفاوضي من قبل عناصر من داخل النظام التسلطي تسعى لتحقيق قدر من الحرية السياسية كما هي الحال في الأرجنتين ما بين عامي 1969 و 1973 ، فإن عملية الانتقال تنطوي على تدفق سياسي من خارج النظام أي من المعارضة ومن عناصر النظام المطالبة بالإصلاح في محاولة من جانب كل طرف التفوق على الطرف الآخر ، فليس هناك ضمان لنجاح عملية الانتقال[43] .

في حين أن الملمح الثالث المميز لعمليات الانتقال الديمقراطي هو أنها نتاج لفعل كل من النخبة والجماهير، فعلى عكس ما لاحظه عدد من الباحثين في قضايا الانتقال، من أن النخب بما في ذلك نخب قوى المعارضة هي التي تلعب دورا في عمليات الانتقال إلى الديمقراطية وتدلل الكثير من الشواهد أنه لا تحدث عملية تحول دون ممارسة ضغوط من قبل القوى الاجتماعية الأخرى كاتحادات العمال في أوروبا وتونس، الجماعات المحلية ، الجماعات الكنسية ومنظمات الجيرة في أمريكا اللاتينية ...الخ [44].

---

[42] - - Jeff Haynes, op, cit , pp . 09 -11.

[43]- Samuel P. Huntington, How Countries Democratize , Political Science Quarterly, Vol. 106, No. 4 (Winter, 1991-1992), p. 579

[44] - أحمد بهاء الدين شعبان، الحراك السياسي في المنطقة: المظاهر والمبررات، شؤون عربية، العدد 123، القاهرة، خريف 2005 ، ص 225 .

وتشير الخبرات المتولدة من تجارب العديد من دول شرق وجنوب أوروبا إلى أن هذه التجارب قد نزعت إلى التركيز على معالم أساسية جذبت اهتمام معظم الفاعلين واستغرقت طاقاتهم وهي: الانتخابات، والنظام الانتخابي، وهيئات إدارة الانتخابات، والدستور، وجميع هذه الدول نجحت في إجراء انتخابات خلال مدة تتراوح ما بين أربعة شهور إلى 18 شهرا، كما استطاعت أن تفرز دستورا جديدا خلال سنة إلى سنتين [45].

5.2.2- تحديد عملية الانتقال الديمقراطي :

بينت العديد من الأبحاث المتخصصة في تجارب الانتقال الديمقراطي في مختلف الدول وحاولت العثور على نقاط التشابه وأن تستقي الدروس منها غير أن هذه الدراسات أعادت التأكيد بأنه ليس ثمة تجربتان متطابقتان في عملية الانتقال الديمقراطي، وعلى أنه لا توجد نماذج جاهزة يمكن تصديرها من دولة إلى أخرى،[46] فكل مجتمع عليه أن يعثر على طريقه الخاص لمواجهة التحديات السياسية، وأن يبتدع التوافقات والمؤسسات التي تلائم على نحو أفضل ظروفه الخاصة لنجاح عملية الانتقال الديمقراطي والتي تستند على عدد متباين من العوامل المترابطة لتفسير حدوث هذا الانتقال من عدمه ، ولعل هذه المراحل تتفق في تحديد مجموعة من العوامل التفسيرية المشتركة وإن كانت بطرق مختلفة ، كما أنها تواجه جملة من التحديات يمكن إجماله فيما يلي [47]:

---

[45] - أحمد خميس كامل، تحولات ديمقراطية ، مؤتمر حول الثورات العربية : أقليات مرتقبة ... وأنظمة تحت اختبار المواطنة ، بتاريخ 2012/9/24 ،

www.siyassa.org.eg/NewsContent/6/51/2693

[46] - تقرير موجز حول التجارب الدولية للتحول الديمقراطي، والدروس المستفادة منها، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، القاهرة 6/5 جوان 2011، ص 9 .

[47] - Goldblott Potter, M.Kilo & Plewis (Eds.). Democratization (Cambridge: Polity Press, 1997). Pp 24-31.

- التحديات الاجتماعية

إن أبرز التحديات التي تواجه عملية الانتقال نحو الديمقراطية بصفة عامة، هو صعوبة تغيير الأنماط الاقتصادية والاجتماعية المترسخة، بحيث تتطلب عملية الانتقال تلك نضالا صعبا ومستمرا، فالتقسيمات الطبقية ليست الأشكال الوحيدة لعدم المساواة الاجتماعية، فالتفسيرات المختلفة لعملية الانتقال الديمقراطي، تشير إلى التقسيمات الإثنية والجندرية والقبلية واللغوية والدينية والثقافية [48]، فعلى سبيل المثال أجبر السكان السود في جنوب إفريقيا في ظل نظام الفصل العنصري على العيش بعيدا عن المناطق الحضرية التي يعملون فيها ، وقد ولد هذا عادات اجتماعية مرتبطة بهذا الوضع وعصية على التغيير، كما جعل النظام القبلي المشرذم في جنوب إفريقيا عملية ترشيد بنى الحوكمة أمرا متعذرا، فقد وجد مثلا حوالي 14 نظاما تعليميا مختلفا في الدولة وتطلب إصلاح الإدارة من الدولة أن تضمن استخدام الموظفين لمدة خمس سنوات وتتحمل تكلفة ذلك كله ، كما إن الافتقار إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة يدفع بالدولة إلى الاستثمار في تنمية البنية التحتية بنفسها أو في أحسن الأحوال بالشراكة مع القطاع الخاص كما هي الحال في دولة الشيلي[49] .

- التحديات السياسية

تمثل القوة العامة للدولة في علاقاتها بالتقسيمات الاجتماعية والمجتمع المدني عاملا تفسيريا مهما بالنسبة لجميع المداخل النظرية للديمقراطية، وتتميز مسارات الانتقال الديمقراطي فيما يزعم "بارينغتون مور" و"روشماير"، بحالات

[48] - محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي ... مراجعة عامة للأدبيات، في: ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة والمركز العالمي لدراسة وأبحاث الكتاب الأخضر في الجماهيرية الليبية بتاريخ 22/21 جويلية 2005 ببنغازي ، 2006 ، ص 79 .

[49] - تقرير موجز حول التجارب الدولية للتحول الديمقراطي ، مرجع سابق ، ص 13 .1

من توازن القوة بين الدولة والطبقات المستقلة نسبيا، فالدولة ليست قوية جدا بالدرجة التي تجعلها تسيطر على الطبقات التابعة من جانب، كما أنها ليست ضعيفة جدا بالدرجة التي تجعلها أداة للطبقة الأرستقراطية المالكة من جانب آخر [50].

أما انسداد قنوات الانتقال الديمقراطي في ظل تعادل القوة بين النظام الديكتاتوري والقوى المطالبة بالديمقراطية ن وبناء حكومة تتمتع بقدر كلف من الثقة والدعم الشعبي، فقد شكلت أبرز التحديات في دولة الشيلي، أما في البرازيل فتمثلت التحديات السياسية في تدعيم الديمقراطية بانعدام اليقين اثناء فترة الانتقال الديمقراطي فيها وما صاحبه من قلق شعبي وفوضى وأزمات في حين كانت تلك التحديات في المكسيك تتجسد بضمان دم تأثر نتائج الانتخابات بنفوذ الجريمة المنظمة وعصابات غسيل الأموال مثلا [51].

- التحديات الاقتصادية

تشير مختلف تفسيرات الانتقال الديمقراطي إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها عاملا تفسيريا مهما بالنسبة لكل من "ليبست" و "دايموند" ممن يعملون ضمن إطار المدخل التحديثي، فإن الارتباطات بين عملية الانتقال الديمقراطي والتنمية الاقتصادية علاقة جدلية مهمة جدا، ويرى "مور" و"روشماير "، أن التنمية الاقتصادية (والتي هي تنمية رأسمالية أساسا) ، تشكل بصورة جوهرية المسار التاريخي الذي تتخذه الدول المختلفة تجاه الديمقراطية الليبيرالية أو اتجاه أي شكل سياسي آخر ، أما "روستو" و " أدونيل" و "لينز " فإن التنمية الاقتصادية تمثل عندهم الدافع الرئيس لتحركات النخب المتنافسة لصياغة تسويات عملية الانتقال الديمقراطي، كذلك فإن آراء

[50] - محمد زاهي بشير المغيربي ، المرجع نفسه ، ص ص ، 79-80 .

[51] - حمزة محمد أبو حسن، مرجع سابق ، ص 78 .

الباحثين قد التقت في مجملها حول أن الأزمات الاقتصادية على شاكلة ما حدث في أوروبا في فترة ما بين الحربين العالميتين قد تقوض الديمقراطية الليبرالية [52] وأن التخلف الحاد في دول إفريقيا جنوب الصحراء لم يشكل مناخا أو سياقا مشجعا على الديمقراطية ، وان غيرها من التحديات الاقتصادية والتي تمثلت بتحقيق الاستقرار ودفع التنمية الاقتصادية قد شكل التحدي الرئيس أما عملية الانتقال الديمقراطي في البرازيل مثلا، وبالتالي ضرورة أن يلعب الاقتصاد دوره في دعم عملية التحول السياسي ككل[53] .

6.2.2- إشكاليات الانتقال الديمقراطي :

شهدت بدايات القرن الحادي والعشرين تراجعا ملحوظا لموجة التحول الديمقراطي الرابعة ذاتها حين بدأت روسيا تعود ادراجها إلى السلطوية، وحين أظهرت الصين أن حكم الحزب الواحد يمكن أن يستمر وحتى ان يبني اقتصادا قويا، كما أن العديد من الحكومات الديمقراطية في إفريقيا وأجزاء عديدة من العالم قد اثبتت أنها فاسدة وغير قادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية، علاوة على ذلك جرفت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، العالم وخصوصا المنطقة العربية على أطراف نزاع مسلح ومتطرف [54].

أما المجتمعات العربية – والتي من بينها دول المغرب العربي – فقد شهدت محاولات عديدة للانتقال الديمقراطي إلا أن هذه المحاولات واجهت العديد من الإشكاليات، لعل أبرزها ما يلي[55]:

---

[52] - حمزة محمد أبو حسن، مرجع سابق ، ص 80 .

[53] - حسين بهاز، مرجع سابق .

[54] - Vladimir Gel'man . . . [et al.]. Making and breaking democratic transitions : the comparative politics regions, Printed in the United States of America , 2003 .p 187 .

[55] - محمد سعد أبو عامود ، التنمية السياسية في الوطن العربي ، بين النظرية والتطبيق ، دار الشهابي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2005 ، ص ص ، 13 – 15 .

1- عدم وجود إجماع بين القوى السياسية العربية الفاعلة ومضمون الانتقال المطلوب وآلياته، فبالرغم من الحديث المتواصل عن الديمقراطية في معظم الدول العربية، فإنه لا يوجد توافق مجتمعي حول مضمون هذا الانتقال بل ويمكن الإشارة إلى وجود تحفظات من جانب بعض القوى السياسية العربية بالنسبة للانتقال نحو الديمقراطية باعتباره بدعة غربية هدفها القضاء على هوية الأمة واخضاعها خضوعا تاما للسيطرة الغربية .

2- ضعف البنية السياسية والاجتماعية للمجتمعات العربية، الأمر الذي يزيد من حدة المخاطر التي قد تنتج من عملية الانتقال الديمقراطي بحيث قد تصل إلى تفكك هاته المجتمعات وإعادتها إلى مرحلة ما قبل الدولة الحديثة .

3- ازدياد قوة وتأثير قوى الإسلام السياسي في المجتمعات العربية، فالاطار المرجعي لهذه القوى هو إطار يقوم على الاحكام والمبادئ المطلقة التي لا يمكن التوصل إلى حلول وسط بشان تطبيقها ومحتواها، وبالتالي فغن هذه القوى قد أعلنت عن إيمانها بالديمقراطية وسعيها إليها إلا أنها في واقع الممارسة تكون محددة بإطار فكري محكم لا يمكن ، بحكم طبيعة هذا الاطار أن تخرج عنه .

4- غياب الثقافة السياسية الحاضنة لعملية الانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية.

5- ضعف منظمات المجتمع المدني وعدم قدرتها على الاسهام الفعال في عملية الانتقال الديمقراطي[56] .

6- المصالح القوية التي يمكن أن تتعرض للتهديد نتيجة الانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية وهو ما أدى إلى توحد القوى في بدايتها، وذلك حتى لا تشكل مصدرا لتهديد هذه المصالح .

[56] - اللهم إلا إذا استثنينا منظمات المجتمع المدني التونسي التي تتميز بقوة التنظيم والتأثير داخل المجتمع التونسي .

7- الإجهاض الشبه المستمر لعمليات الانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية أدى إلى خلق نوع من الشعور بعدم الثقة في جدوى هذه المحاولات وأتاح الفرصة لمعارضي هذا الانتقال بابراز مخاطره وسلبياته على هذه الدول .

8- الدعم الخارجي لعملية الانتقال الديمقراطي تحول إلى إشكالية تواجه الانتقال الديمقراطي بحد ذاته في الدول العربية، أو يرجع ذلك على ارتباط هذا الدعم بسياسات خاصة بكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وهي سياسات لا تلقى قبولا لدى المواطن العربي الأمر الذي أوجد حالة من الشك في أي دعم خارجي من هذه الدول يتعلق بالانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية وفي الأسلوب الذي يحقق هذا التحول دون الوقوع في المخططات الدولية وفي أي تركيبة دولية لا تعرف مراميها[57] .

9- تتركز هذه الإشكالية حول العقبات الذاتية في المجتمعات والنظم العربية لتحقيق أي انتقال ديمقراطي، رغم امتلاكها متطلبات الإصلاح كافة.

10 - من المحتمل أن تتعرض عملية الانتقال الديمقراطي ذاتها إلى نوع من الانتكاسة، بحيث تتحول الممارسات الديمقراطية إلى فوضى وممارسات سيئة وفساد .

11-لا شك ان عملية حصر الأسباب والموجبات الداعية لعملية الانتقال الديمقراطي وقياسا على تجارب الانتقال الناجحة في جنوب أوروبا وشرقها وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وافريقيا هي من الصعوبة بمكان، فالكثير من الدراسات التي تناولت موضوع الانتقال الديمقراطي قدمت قائمة طويلة من الأسباب الداعية إلى الانتقال الديمقراطي، وهي عوامل مستقاة من تجارب تلك الدول نذكر منها: أزمة الشرعية، البعد الاقتصادي ، من حيث طبيعة الازمات وآثارها وتعامل الحكومات معها ...الخ [58].

---

[57] - علي الدين هلال، ما هو مفهوم الإصلاح السياسي والديمقراطية، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 57.

[58] - عبد الفتاح ماضي، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب – مشروع دراسات الديمقراطية في الوطن العربي – مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2003 ، ص ص 35، 36 .

خاتمة :

ختاما يمكن القول، أن المشكل الرئيسي الذي يواجه جل الدول العربية – والتي من بينها دول الشمال الافريقي - هو عملية الانتقال الديمقراطي في حد ذاتها[59] ، وبالنظر إلى التعقيدات التي تحكم هذا المشكل وعمليات المد والجزر التي ترافق محاولات تجاوزه ، وارتباطه بمعطيات داخلية وإقليمية ودولية ، وبمشاكل سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وعرقية في كثير من الأقطار العربية .

ومما لا شك فيه أن عملية الانتقال الديمقراطي في مجتمعات ينبني الحكم فيها على أسس غير ديمقراطية، يطرح هو الآخر مشكلة عملية مفادها أن الانتقال من حكم غير ديمقراطي إلى آخر ديمقراطي يفترض : إما أن يتولى الحكام أنفسهم مهمة القيام بعملية الانتقال وفي هذه الحالة سيكون عليهم أن يتنازلوا عن سلطاتهم وامتيازاتهم بإرادتهم وهذا أمر اذا حدث فهو استثناء من القاعدة وإما اجبارهم بوسيلة من الوسائل على التنازل لكن هذا يتطلب قوى ديمقراطية

[59] - هناك عدة دراسات ترى بأن عملية الانتقال الديمقراطي ، في الوطن العربي لن تتجاوز حدود الدولة التسلطية التي تدخل إصلاحات محدودة لا تعدو أن تكون تحسينات شكلية لديمقراطية الواجهة ، وتجديد التسلطية ، وانتقاله من نمط فرعي إلى نمط فرعي آخر للتسلطية ، وهي مسألة أدركها العديد ممن الدارسين للانتقال الديمقراطي خصوصا الباحثين الرواد في هذا المجال أمثال : **غاليرمو أدونيل و فيليب شميتر ، ولورنس وايتهيد** حيث فضلوا جميعهم مصطلح " الانتقال من التسلطية " بدل الانتقال نحو الديمقراطية ، إذ أن المصطلح الأول يعني عدة احتمالات نحو التحول : إما التحول نحو نظلم ديمقراطي أو نظام هجين يمثل نمطا وسيطا بين النظم الديمقراطية والنظم التسلطية أو يتم التحول نحو حالة ثورية أو أشكال من عدم الاستقرار ، والحالة الرابعة هي التحول نحو تسلطية جديدة وهو ما شهدته المنطقة العربية لأكثر من عقدين منذ تسعينيات القرن الماضي انظر في هذا الشأن : عبد القادر عبد العالي ، مرجع سابق ، ص ص 59 – 60 . أيضا :

Stephen J .King, The new Authoritarianisme in the middle East and North Africa (Bloomington , 6 IN Indiana University Press , 2009 , pp . 18-19 .

في المجتمع قادرة على فرض الديمقراطية في الدولة وقادرة أيضا على الحفاظ عليها.[60]

إن الانتقال إلى الديمقراطية يطرح من الناحية العملية أحد الخيارين : إما التدرج في عملية الانتقال وذلك بالعمل على فتح المجال للقوى الديمقراطية في المجتمع لتنمو وترسخ وتهيمن والعمل على دمقرطة الدولة بالانتقال بها إلى دولة مؤسسات تمثيلية حقيقية مع ما يتطلب ذلك من فصل بين السلطات وتكريس للحقوق والحريات ، وإما سلك طريق آخر ، غير طريق التدرج وذلك بحمل الحاكم على التنازل تحت ضغط القوى الديمقراطية وإما بإزاحته عن طريق هذه القوى نفسها ، والتي قد تتحول هي نفسها فيما بعد إلى قوى غير ديمقراطية بحيث لا تتمكن من اسقاط الحكم إلا إذا تحولت إلى قوى غير ديمقراطية كأن تتحول إلى منظمات سرية ذات طابع عسكري مثلا أو في صورة تحرك جماهيري أو عصيان مدني.

إن مسألة الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي – في اعتقادي -، لا يمكن طرحها طرحا جديا وبناء إلا من خلال النظر إليها ودراستها كما هي في الواقع ، وذلك كون أن التنظير لهذه المسالة – الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي – بعيدا عن الواقع العربي المعاش أو محاولة تجاوزه هي عملية عديمة الجدوى ، وإنما ينبغي معالجة المسالة والنظر إليها من الواقع الذي تعيشه المجتمعات العربية ،لأن هذا هو السبيل الوحيد الذي سيسمح ببناء خطاب عن الديمقراطية في الوطن العربي ويطرح إمكانيات التحقق الفعلي للممارسة الديمقراطية ..

[60]- - محمد عابد الجابري ، الديمقراطية وحقوق الانسان ، مجلة كتاب في جريدة ، ع 95 ، جويلية 2006 ، ص 5 .

قائمة المراجع المعتمدة :

المؤلفات:

1. إدوار فريدمان وجيمس سكوت، الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية، ترجمة أحمد محمود، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 2006.

2. أسامة الخولي وآخرون، العرب إلى أين، سلسلة كتب المستقبل العربي (21) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، بيروت ، مارس 2002 .

3. روبرت دال، الديمقراطية ونقادها، ترجمة: نمير عباس مظفر، المؤسسة العربية للدراسات، ط 2، بيروت، 2005.

4. تشارلز تليلي، الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل طباخ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2010،

5. لاري دايموند، روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، ترجمة عبد النور الخراقي، الشبكة العربية ، ط1، بيروت، 2014

6. وجدان كاظم التميمي، الديمقراطية: رؤية فلسفية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية ن عمان، 2013.

7. آلان تورين، ما الديمقراطية، ترجمة عبود كاسوخة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2002.

8. ديفيد بينهام وكيفن بويلي، مدخل إلى الديمقراطية، ترجمة أحمد رومو، سلسلة دراسات فكرية (32)، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ،1997.

9. خالد العبوي، الديمقراطية بين الوهم والعقلانية في الفكر السياسي لكارل بوبر، (د ن) ، الرباط ، (دت).

10. عادل ظاهر، الأسس الفلسفية للعلمانية، دار الساقي، ط 2، بيروت، 1998.

11. أفلاطون، الجمهورية، ترجمة فؤاد زكريا، دار الوفاء، الاسكندرية (د ط) ، 2004 .

12. عبد الحسين شعبان، معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي: الديمقراطية الموعودة... الديمقراطية المفقودة، الجماعة العربية للديمقراطية، مارس 2003.

13. مارك فلورباييه، الرأسمالية أم الديمقراطية: خيار القرن الواحد، والعشرين ترجمة، عاطف المولى، الدار العربية للعلوم ، ط1، بيروت، 2007.

14. محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي ... مراجعة عامة للأدبيات، في: ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة والمركز العالمي لدراسة وأبحاث الكتاب الأخضر في الجماهيرية الليبية بتاريخ 22/21 جويلية 2005 ببنغازي ، 2006.

15. -Ab deslamBekkali, L'An 1 de la cyber démocratie au Maroc 20 Février 2011 (Rabat : Edition Hammouch, 2012.

16. -AbdelhakAzzouzi et André Cobanis, Le Néo-constitutionalisme Marocain à l'épreuve du printemps arabe (Paris : L'Harmattan, 2011.

17. -Frédéric ROUVILLOIS, Réflexions sur la monarchie démocratique â la Maroc, in 'la Constitution marocaine de 2011, lecture croisées',REMALD, première édition 2012.

18. -G,Mekamcha , le pouvoir législatif a la lumiére de la révision constitutionnelle du 28 – 11-1996 , IDARA ,N 1 , 1997 .

19. -Georg Sørensen. Democracy and democratization: processes and prospects in a changing world, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, 3rd ed. 2008 .

المقالات :

1. -أحمد بهاء الدين شعبان، الحراك السياسي في المنطقة: المظاهر والمبررات، شؤون عربية، العدد 123، القاهرة، خريف 2005.

2. النويضي عبد العزيز: " شروط الانتقال الديمقراطي بالمغرب، دفاتر الشمال، فصلية ثقافية شاملة ع 10، الرباط، 2009 .

3. آدم بروزوسكي، الديمقراطية والأسواق، ترجمة عوني عز الدين، مجلة العمل العربي، ع 95، القاهرة خريف 2010.

4. إدريس الغزواني، الربيع العربي والدستورانية) قراءة في تجارب المغرب، تونس ومصر)، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، عدد 105، الرباط، 2014

5. تقرير موجز حول التجارب الدولية للتحول الديمقراطي، والدروس المستفادة منها، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، القاهرة 6/5 جوان 2011.

6. ثناء فؤاد عبد الله، الاصلاح السياسي (خبرات عربية)، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 12، بيروت لبنان، 2006 .

7. عابد شارف، الجزائر مرحلة انتقالية بأفق مسدود، سلسلة تقارير الجزيرة نت، بتاريخ 04 أكتوبر 2012 .

8. عبد القادر عبد العالي، التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي، المستقبل العربي ع 60، الدوحة، 2013.

9. عبد القادر عبد العالي، الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، بيروت، 2012 .

10. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الانسان، مجلة كتاب في جريدة، ع 95، جويلية 2006.